

المفعول المطلق + المفعول فيه + المفعول لأجله

المفعول المطلق

أولاً - تعريفه:

هو مصدر يذكر بعد الفعل أو ما يشبهه من لفظه لتوكيد الحدث الذي يتضمنه، أو لتخصيصه.

وعلة تسميته بـ ((المفعول المطلق)) أنه وحده هو المفعول الذي لم يقيّد بحرف جرّ بعده، فكل المفاعيل - غير المفعول المطلق - لا بد من تقييدها بحرف ومجرور، فنقول: المفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول معه.

والمفعول المطلق هو المفعول الحقيقي، فإذا كان المفعول به يحتاج إلى فعلٍ متعدّدٍ ليعمل فيه، فإنّ المفعول المطلق تعمل فيه الأفعال كلها اللازمة والمتعدية يقول ابن يعيش: ((اعلم أنّ المصدر (يعني المفعول المطلق) هو المفعول الحقيقي؛ لأنّ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدلّ عليه، والأفعال كلّها متعدية إليه، سواء كان يتعدّى الفاعل أو لم يتعدّه، نحو: ضربتُ زيداً ضرباً وقام زيد قياماً. وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى أنّ زيداً من قولك: ضربتُ زيداً ليس مفعولاً لك على الحقيقة، وإنما هو مفعول لله - سبحانه - وإمّا قيل له: مفعول على معنى أن فعلك وقع به)).

وعلل ابن عقيل تسمية المفعول المطلق فقال: ((وسمي مفعولاً مطلقاً لصدق المفعول عليه غير مقيّد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيّداً كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له)).

فإذا قلنا:

○ كتب زيدٌ كتاباً.

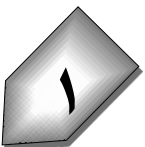
○ قرأ أحمدٌ قراءةً.

○ أخرج الكتاب إخراجاً.

نلاحظ أنّ الكتابة أحدثها زيد، وأنه مفعول له، فالمصدر المذكور دلّ عليه الفعل، ودُكر المصدر توكيداً للحدث الذي يتضمنه الفعل لا للفعل نفسه.

ثانياً - أغراض المفعول المطلق:

يذكر المصدر بعد عامله لهدفين:



أ- التوكيد: ويُقصدُ به ((تعزيز المعنى الذي يفيد الحدث في الفعل، وذلك بإيراد المصدر المشترك مع الفعل في مادته؛ لأنَّ المصدر هو اسم الحدث، ففي إيراده بعد الفعل تعزيز لعنصر الحدث ومعنى الفعل)). فالتقوية بالتوكيد قرينة معنوية على معنى المفعول المطلق، والتزام مجيئه بصيغة المصدر فهذه قرينة لفظية. والتوكيد - ههنا - فيه تقوية للفعل، وإبعاد له عن احتمال المجاز فيه، أو أنه مقصود به المبالغة.

والتوكيد - ههنا - أيضاً لمصدر الفعل الدال على الحدث لا للفعل نفسه؛ لأنَّ الفعل يدل على عنصري الحدث والزمان، والمصدر وحده دالٌّ على الحدث؛ ولذلك لا يكون المفعول المطلق مؤكِّداً للفعل، فتوكيد الفعل يكون بإعادة لفظه، كأن تقول: قامَ قامَ سعيدٌ. فإذا قلنا: قام سعيدٌ قياماً نكون قد أكدنا (الحدث) الذي يتضمَّنه (قام) ولم نؤكد زمانه.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨]. فالمصدر (إخراجاً) منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكد لمصدر عامله (يخرجكم). قال الرضي الأسترابادي في (شرح الكافية): ((المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصفٍ أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المضمون، لكنهم سمَّوه تأكيداً للفعل توسعاً، فقولك: (ضربت) بمعنى: أحدثت ضرباً، فلما ذكرت بعده (ضرباً) صار بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً ضرباً. فظهر أنه تأكيد للمصدر وحده)).

ب- التخصيص (التحديد): وهذا يهدف أيضاً إلى تقوية المعنى، ولكن بطريقتين:

١- بيان النوع: أي بيان نوع المصدر، ويتم ذلك عن طريق تعيينه بالنعته أو الإضافة، والنعته والإضافة سبيلان لبيان نوع المصدر. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَأُكُمْ جَزَاءً مُّؤَفَّرًا﴾ [الإسراء: ٦٣]. فالمصدر (جزاء) وصف بالوفرة فعُيِّنَ وَخُصِّصَ عن طريق الوصف، فبيَّن بذلك نوع الجزاء، فالجزاء الذي سيلاقيه أتباع إبليس جزاءً موفور.

وإذا قلنا: سعيت في سبيل العلم سعياً حثيثاً. فالمصدر (سعياً) جيء به منكرًا، ولو اقتصر عليه لكان (مؤكِّداً) للحدث في (سعيت)؛ ولكن جيء بالوصف بعده لبيِّن نوع السعي، فهو سعي حثيث.

٢- ويكون التخصيص عن طريق إضافة المصدر إلى معيَّن، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٠]. فالمصدران (مُخْرَج) و(مُدْخَلَ) جاءا مضافين إلى معيَّن وهو ((صدق))؛ لبيِّن نوع (الإدخال والإخراج).

أ- أما القسم الثاني من أقسام التخصيص فهو بيان (العدد) وتمييزه، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةً جَلْدَةً﴾ [النور: ٢]

وقد أنكر بعضهم أن التبيين في المفعول المطلق لا يجوز قصره على النوع والعدد، وهو رأي صائب، ((بل يكون مبيَّنًا لهما ولغيرهما، فقد يكون مبيَّنًا للنوع والعدد، وقد يكون مبيَّنًا للمقدار أيضاً... فمن المبيِّن للمقدار قولنا: (أنا لا

أظلمك ذرةً من الظلم أو مثقالاً من الظلم) فهذا بيان للوزن، وهو تعبير مجازي، فإن المصدر لا يوزن، وإنما يُقصدُ به بيان المقدار، ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلاً﴾ [النساء: ٤٩]، فالمصدر (فتيلاً) لا يؤكد العامل، ولا يبيِّن نوعه، ولا عدده، ولكنه مبين للمقدار.

ثالثاً - أنواع المفعول المطلق:

للمفعول المطلق صور متعدّدة:

١. التنكير، كقولنا: قمتُ قياماً.
٢. تخصيصه ب (ال) العهدية: درستُ الدراسةَ التي تعرفها. قال تعالى: ﴿فِيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢٤].
٣. تخصيصه ب (ال) الجنسية (درستُ الدراسة).
٤. الإضافة إلى نكرة: اجتهدتُ اجتهداً طامحاً.
٥. الإضافة إلى معرفة: قال تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٦]. ف (مكر) أضيف إلى الضمير وهو معرفة. قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الإسراء: ١٩] ف (سعي) أضيف إلى الضمير (ها)، وهو معرفة.

رابعاً - نائب المصدر (المفعول المطلق):

ذكرنا من قبل أنّ المفعول المطلق يكون مصدرًا من لفظ عامله (الفعل أو شبهه) ولكن قد يأتي اسمٌ يقوم بوظيفة المصدر وليس بمصدر، لذلك يُجعلُ نائباً عن المصدر. وينوبُ عن المصدر ((لأداء معانٍ لا يؤديها مصدر الفعل أحياناً)) جملة أشياء، هي:

١. ما يدلُّ على معنى الكلية أو الجزئية أو الكمال باستخدام (كلّ) أو (بعض) أو (أيّ) التي تسمّى (أيّ الكمالية): ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ((المصدر لا يدلُّ بنفسه على الكلية أو الجزئية... فيؤتى بما يدلُّ على الجزئية والكلية ليفيد ذلك)). ومثله: اجتهدتُ أيّ اجتهداً
٢. ما يدلُّ على صفته: ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الشعراء: ٢٦]، أو كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ [آل عمران: ٤١] فالمشتق (كثيراً) هو في الأصل نعت ل (مصدر) محذوف تقديره: (وذكروا الله ذكراً كثيراً)، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه. والمجيء بصفة المصدر بدلاً من المصدر قد يؤدي معنى جديداً لا يفيد ذكر المصدر ولا يحتمله. ففي الآيتين السابقتين تحتل كلمة (كثيراً) الدلالة على المصدر (ذكراً) أو على الوقت أي (زمناً كثيراً)، وهذان المعنيان لم يكونا موجودين فيما لو ذُكر الموصوف... وقد يكون المعنيان مطلوبين، أي (ذكراً كثيراً، وزمناً كثيراً) فتكسبهما بالحذف، فيكون الحذف قد أدى معنيين في آن واحد، وهذا توسّع في التعبير وزيادة في المعنى.

ويؤدّي معنى الكلية أو الجزئية ألفاظ أخرى، نحو: جميع، وعامة، ونصف، وشطر، والكاف التي (بمعنى مثل)، و(حق)، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ [البقرة: ١٢١].

[الطويل]

وقال امرؤ القيس:

وَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَى كَلَامُنَا
وَرُضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلَالِ

موضع الشاهد: ((أي إذلال)). وجه الاستشهاد: نيابة ((أي)) الكمالية عن المفعول المطلق.

[الطويل]

وقال مجنون ليلى:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّتَيْتَيْنِ بَعْدَمَا
يَظُنُّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

موضع الشاهد: (كل الظن). وجه الاستشهاد: نيابة لفظ ((كل)) عن المفعول المطلق.

٣. اسم المصدر: وهو اسم بمعنى المصدر ويدل عليه، ولكن تقل حروفه عن عدد حروف المصدر، فإذا جاء الاسم المؤكّد لمضمون عامله وقد اختلف عن مصدره القياسي سُمّي اسم المصدر، ومنه: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] فالفعل (أنبت) مصدره (إنباتاً) ولكن جاء اسم المصدر (نباتاً) لينوب عن المصدر القياسي الأصلي. ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا﴾ [المائدة: ١١٥]. فقد كان الأصل أن يأتي مصدر (عذب) على (تعذيباً) ولكنه ناب عنه اسم المصدر (عذاباً) فهو يلاقيه في جذره الأساسي، ولكن ينقص عن عدد حروف مصدره.

٤. مرادفه أو مقاربه في المعنى: ويكون من غير لفظه، ولكن معناه مقارب له، ومنه قول الشاعر: [الرجز]

يُعْجِبُهُ السَّخُونُ وَالْبُرُودُ
وَالْتَّمَرُ، حُبًّا مَا لَهُ مَزِيدُ

موضع الشاهد: ((حُبًّا)). وجه الاستشهاد: نصب نائب المفعول المطلق ((حُبًّا)) وهو ليس من لفظ الفعل ((يعجبه))، ولكنه مرادفه ومقاربه في المعنى.

فالمصدر ((حُبًّا)) هو بمعنى ((الإعجاب)) ولكن حروفهما مختلفة، فمن أعجبه شيء أحبّه.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أَمَّهُلُهُمْ رُؤِيدًا﴾ [الطارق: ١٧] فالمصدر ((رؤيداً)) مرادف في المعنى للإمهال.

ونقول: قمتُ وقوفاً، ورُضتُه إذلالاً، وفرحتُ جدلاً، وكرهت الكسولَ شناناً، وأحببتُه مقّةً، وضحكت تبسماً.

٥. الضمير الذي يشير إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَأُعَذِّبَهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥] فالضمير

في (أعذبه) الثاني ضمير عائد إلى المصدر (عذاباً) فهو نائب عنه ومنه قول مجنون ليلى: [الطويل]

وَكَمْ قَائِلٍ قَدْ قَالَ: تُبِّ، فَعَصَيْتُهُ
وَتِلْكَ لَعْمَرِي تَوْبَةٌ لَا أَتُوبُهَا

موضع الشاهد: ((أتوبها)). وجه الاستشهاد: نيابة الضمير ((ها)) عن المفعول المطلق.

٦. الإشارة إليه: ومنه قولنا: أتفرح هذا الفرخ؟ أحسن زيد ذلك الإحسان، تعلم ذلك العلم. ونقول: اجتهدت ذلك

الاجتهاد.

٧. ما دلّ على نوعه، كقولنا: رجع الفَهْرِيُّ، مشى الهَوَيْبِيُّ، قعدت الْقُرْفُصَاءُ، وهذا النوع الأصل فيه إقامة المضاف إليه مقام المضاف، والتقدير: قعدت الْقُرْفُصَاءُ، ومشيت مشي الهَوَيْبِيِّ. ومنه قول الأعشى: [البسيط]

غَزَاءُ فَرَعَاءٍ مَصْقُولٌ عَوَارِضُهَا تَمَشِي الهَوَيْبِيُّ كَمَا يَمَشِي الْوَجِي الْوَجَلُ

والتقدير: تمشي مشي الهَوَيْبِيِّ.

موضع الشاهد: ((الهويني)). وجه الاستشهاد: نيابة المصدر ((الهويني)) عن المفعول المطلق، وهو مصدر دال على النوع. ٨. ما يدلّ على آله: وشرطه أن تكون الآلة مما يُستعمل عادة في إحداث الفعل، كقولنا: ضربت اللصَّ سَوْطاً، وضربت العدو سَهْماً، ولكن لا يجوز أن نقول: ضربت المذنب خشبةً أو رميت العدو كرسيّاً؛ لأنّ كلاً من ((خشبة)) و((كرسيّاً)) ليسا في الأصل مما يستعمل في إحداث الفعل.

٩. ما دلّ على عدده، كقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

١٠. (ما، مهما، أي): الشرطيات، على أن تكون دالة على حدث، نحو: أيّ قراءةٍ تقرأ تستفد.

١١. ما، أي: الاستفهاميتان: أيّ نومٍ نمت؟ أيّ جلسة جلست؟ ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]. أيّ: اسم استفهام منصوب على أنه مفعول مطلق ناب عن المصدر.

١٢. مُشَارِكَةٌ في الاشتقاق: وهو أحد أمرين:

أ- اسم المصدر، وهو ما نقصت حروفه عن حروف المصدر.

ب- مصدر ملاقيه في الأحرف الأصلية لكنه يساويه في عدد الأحرف أو يزيد عليه. أو يمكن أن نقول: مصدر فعلٍ غير الفعل الأصل ولكنه ملاقي إياه في الاشتقاق. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَبَّتْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ [المزمل: ٨] فالفعل (تبتل) مصدره (تبتل) والمصدر (تبتيلاً) مصدر فعل آخر، وهو يلتقي معه في الاشتقاق، إلا أنّ أحرفه أكثر، فالجذر واحد، وعدد الأحرف مختلف. ولكن ثمة فرقٌ بين دلالة المصدرين. وقد بيّن أحد المفسرين هذه الدلالة فقال: ((ومصدر تبتل إليه تبتل كالتعلم والتنهّم، ولكن جاء على (فعل)؛ لسرّ لطيفٍ؛ فإنّ في هذا الفعل إيداناً بالتدرّج والتكلف، والتكثّر، والمبالغة. فأتى بالفعل الدال على أحدهما وبالمصدر الدال على الآخر فكأنه قال: (بتل نفسك إلى الله تبتيلاً، وتبتل إليه تبتلاً) ففهم المعنيان من الفعل ومصدره، وهذا كثير في القرآن، وهو من حسن الاختصار والإيجاز)). ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾ [نوح: ١٧] والتقدير: أنبتكم فنبثم نباتاً، أي طاوعمتم أمر ربكم، ((ولو قال: إنباتاً لما زاد على المعنى)).

عامل المفعول المطلق وأحكامه:

١- عامله: الفعل أو ما يشبهه من: المصدر، أو الاسم المشتق (اسم فاعل، واسم مفعول).

٢- المفعول المطلق المؤكّد لمضمون فعله ويمتنع حذفه؛ لتنافي الغرضين (الذكر/الحذف).

٣- يجوز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو العدد بشرط وجود دليل، وهو نوعان:

أ- دليل لفظي، نحو: ما جلست؟ فتقول: جلوساً حسناً، أو جلستين. ونحو: أيّ قراءة قرأت؟ قراءة الطامحين.

- ب- دليل حالي: كقولك للمسافر: مَقْدَمٌ خَيْرٌ = قَدِمْتَ مقدمٌ خَيْرٌ.
- حَجًّا مَبْرورًا = حَجَّجْتَ حَجًّا مَبْرورًا. وكقول العرب في كلامها^١: ((بِيعَ الْمَلْطَى وَلَا عَهْدَ وَلَا عَهْدًا))^٢.
- وكقولهم أيضاً: غَضِبَ الْخَيْلَ عَلَى اللَّحْمِ = غَضِبْتَ غَضْبًا لَا خَيْرَ فِيهِ.
- ٤- المصدر المؤكَّد للفعل لا يثنى ولا يجمع.
- ٥- المصدر المبيِّن للعدد يثنى ويجمع.
- ٦- المصدر المبيِّن للنوع تجوز تثنيته وجمعه في الراجح، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ [الأحزاب: ١٠]
- ٧- يجب حذف عامل المصدر النائب عن فعله في المواضع الآتية:
- أ- إذا دلَّ على الطلب، كالأمر، نحو: سَكوتًا لَا كَلَامًا، جَدًّا وَعَمَلًا أَوْ الدَّعَاءَ، نَحْوَ سَقِيًّا لَكَ وَرُعيًا، خِيبةً لِلْمَقْصَرِّ، تَبًّا لِلخَائِنِ، النَّهْيِ: إِقْدَامًا لَا تَرَاجِعًا، لَا إِهْمَالًا وَلَا كَسَلًا. قال تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابِ﴾ [الرقاب: ٤] أَوْ الِاسْتِفْهَامِ الدَّالِّ عَلَى التَّعَجُّبِ أَوْ التَّوَجُّعِ، أَوْ التَّوْبِيخِ:
- أ. تَعَجَّبَ - أَشْوَقًا وَمَا يَمْضِي لِي غَيْرُ لَيْلَةٍ فَكَيْفَ إِذَا حَبَّ الْمَطِيُّ بِنَا عَشْرًا؟!
ب. تَوَجَّعَ أَسْجَنًا، وَقَتْلًا، وَاشْتِيَاقًا وَغَرِيبَةً وَنَأْيَ حَبِيبٍ؟ إِنَّ ذَا الْعَظِيمِ؟!
ج. تَوْبِيخَ أَعْبَادًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُؤْمًا - لَا أَبَا لَكَ - وَاغْتِرَابًا!؟
- أَكْسَلًا وَقَدْ جَدَّ زَمَلَاؤُكَ؟
أَتَوَانِيًا وَقَدْ اقْتَرَبَ الامْتِحَانُ؟
- ب- مصادر سُمِعَتْ مَحذُوفَةٌ الْعَامِلَ، فَلَمْ يَأْتِ فِعْلٌ مَعَهَا، وَمِنْهَا: وَيَلٌ، وَيَحٌ، وَيَبٌ، وَيَسٌ، بَلَةٌ، بَلْهَاءٌ، رَوِيدًا، سَمْعًا وَطَاعَةً، حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا، سَبْحَانَ اللَّهِ، مَعَادَ اللَّهِ، عَجَبًا، وَأَفْعَلُهُ كِرَامَةً وَمِسْرَةً، لَيْبِكَ - سَعْدِيكَ - حَنَانِيكَ - دَوَالِيكَ.
- نحو: وَيَلًا لِأَخِيكَ وَوَيْبًا لَهُ^٣.
- ويحٌ - ويسٌ^٤ = دَعَاءُ الرَّحْمَةِ
- ت- إذا كان المصدر دالًّا على تفصيلٍ مجملٍ أو بيانٍ عاقبةٍ، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَنْخَسْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَانَ فِيمَا مَنَّا بَعْدَ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤]. ومنه قول الشاعر:
- لَأَجْهَدَنَّ، فِيمَا دَرَّةٌ مَفْسُدَةٌ تُخْشَى، وَإِنَّمَا بَلُوغُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ
- مَوْضِعُ الشَّاهِدِ: ((دَرَّةٌ)). وَجِهَةُ الِاسْتِشْهَادِ: حَذْفُ عَامِلِ الْمَصْدَرِ ((دَرَّةٌ)) وَجُوبًا، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ دَالٌّ عَلَى التَّفْضِيلِ.

^١ - المَلْطَى والمرطى: البيع الذي لا رجعة فيه.

^٢ - والشاهد فيه نصب المصدر ((بيع)) على إضمار الفعل المستعمل إظهاره.

^٣ - دعاء بالعذاب.

^٤ - دعاء بالرحمة.

ث -

المصدر المؤكد مضمون جملة:

كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مریم: ٣٤]

أنت أخي حقاً.

هذا صديقي قطعاً.

سُررْتُ بمجيء أستاذي حقاً

لك علي مبلغ اعترافاً

فكل هذه المصادر لا تؤكد الفعل، ولكنها تؤكد مضمون الجملة كلها، ولذا وجب حذف عاملها، قال الشاعر:

[الكامل]

إني لأمنحك الصدودَ وإنني قسماً إليك مع الصدود لأميلُ

موضع الشاهد: ((قسماً)). وجه الاستشهاد: تأكيد مضمون الجملة بالمصدر ((قسماً)).

فالمصدر (قسماً) يؤكد مضمون الجملة السابقة، لذا جاء عامله محذوفاً وجوباً

ومثله قولنا: لا أفعله البتة، وبتأً، وبتاتاً، وبتةً.

ج - المصدر المكرر أو المحصور أو المستفهم عنه، وعامله خبر عن اسم الذات.

ومنه قولنا: أنت سيراً سيراً - إنما أنت سيراً = أنت سيراً؟

ولما كان ممتنعاً الإخبار بالمصدر عن اسم الذات (أنت) وجب أن يقدر فعلٌ هو العامل في المصدر، وهو محذوف وجوباً.

ح - المصدر المؤدّي معنى التشبيه ويجب في هذا النوع أن يكون مصدرراً حسيّاً دالاً على التشبيه، وأثره متغيّر لا ثابت، وأن

يسبق بجملة فيها لفظه دون معناه، وتتضمّن الدلالة على صاحبه. ومنه قول النابغة: [البسيط]

مَقْدُوفَةٌ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُهَا لَهْ صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ

فالمصدر (صريف) = مفعول مطلق محذوف العامل وجوباً، وهو دالٌ على التشبيه، ومسبوقة بجملة فيها معناه وصاحبه (له صريف).

وتقول: المنشدُ له صوتٌ، صوتٌ بلبلٍ

ويمتنع أن نقول: لزيدٍ معرفةٌ معرفةُ العلماء، بنصب (معرفة) على أنها مفعول مطلق محذوف العامل، وذلك لعدم تحقق

شرط المصدر الحسيّ، فالمعرفة مصدر معنويّ.

١ - دخيس النَّحْضِ: اللحم المتداخل بعضه في بعض. البازل: السنُّ التي تخرج في فم الناقة. الصريف: صوتُ الأسنان. القعو: البكرة

فوق البئر. المسدُّ: الحبل من ليفٍ أو غيره.



المفعول معه

تعريف:

المفعول معه: اسم، فَضْلَةٌ، تالٍ لَوَاوٍ بمعنى مَعٍ، تأتي بعد جملة ذاتِ فعلٍ أو ما فيه معنى الفعل وحروفه نحو: ((جئتُ وشروقَ الشمسِ))^١.

يتبيّن من التعريف السابق:

- أن المفعول معه اسم فضلة لا عمدة.
- وأنه يجب أن يكون متأخراً عن العامل فيه، فلا يتقدم في جملته ولا يتوسط: فيقال: ((جاء زيدٌ والفجر)) ولا يقال: ((والفجر جاء زيد)) أو ((جاء والفجر زيد)).
- وأنه يقترن بواو تكون بمعنى ((مع)).
- وأنه لا بد من أن يُسبق بجملة مفيدة ذات فعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه مما يصلح لنصب المفعول به^٢ عادة كالمصدر نحو: ((سُررتُ من سيري والنيل)) أو اسم الفاعل نحو: ((أنا مسافرٌ وهبوب العاصفة)).

أحكام الاسم المصاحب للواو:

للاسم الذي بعد الواو حالات:

الأولى: وجوب العطف على المعية كقولنا:

كلُّ عالمٍ وعلمُهُ: لعدم تقدّم جملة.

تشارك زيد وعمرو: لدلالة الفعل على المشاركة، فالثاني يُسمّى عمدة لعطفه على الفاعل.

جاء زيد وعمرو قبله أو بعده: لأنّ المعية مفسدة للمعنى فزيد وعمرو لم يصطحبا.

الثانية: جواز العطف والمعية وترجيح العطف في مثل: ((درس سعدٌ وخالد)) أو ((وخالداً))؛ لأن العطف هو الأصل وقد أمكن بلا مانع ولا ضعف.

^١ - هذا التعريف مُخرَج لقولهم ((لا تأكلِ السَّمَكِ وتشربِ اللبنِ)) وقولنا: ((أقبل زيد والصباح مشرق))؛ لأن ما بعد الواو فعل في الأول وجملة لا اسم فضلة في الثاني.

^٢ - لهذا الشرط رجح كثير من النحاة عدم صلاحية الصفة المشبهة واسم التفضيل والمشتقات غير العاملة كأسماء الزمان والمكان والآلة للعمل في المفعول معه.



الثالثة: وجوب المعية لفساد العطف من حيث المعنى أو الصناعة النحوية، فمثال الأول قولنا: ((وصل زيدٌ وهبوطُ الليل)) فالعطف فاسدٌ هنا من حيث المعنى؛ لأنه يقتضي التشريك في الحكم وهو غير مقصود في المثال.

ومثال الثاني قولهم: ((مالكٌ وزيداً؟)) لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بعد إعادة الجار كقوله: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢ و غافر: ٨٠].

الرابعة: جواز العطف ورجحان المعية لضعفٍ من جهة المعنى كقول الشاعر: [الوافر]

فكونوا أنتمُ وبني أبيكم مَكَانَ الكليتين من الطحال

موضع الشاهد: ((وبني أبيكم)). وجه الاستشهاد: جواز كون الواو عاطفة مع رجحان المعية لضعفٍ من جهة المعنى.

فالعطف يُشرك بني الأب بالأمر وهو غير مقصود وإنما قصد المخاطبين، أو من جهة الصناعة كقولنا: ((قرأتُ وزيداً))؛ لأنه لا يَحسُنُ العطفُ على ضمير الرفع المتصل إلا بعد توكيده بالمنفصل، أو وقوع أي فاصلٍ قبل المعطوف نحو: ((قرأتُ وزيداً، وفزتُ بالامتحان ونحالد)).

المفعول له (لأجله)

١. تعريف:

المفعول له مصدر يبيّن علة ما قبله نحو: ((زررتك رغبةً في علمك)) ويسمّى المفعول لأجله أو من أجله.

٢. شروطه:

- أ- أن يكون مصدرًا.
 - ب- أن يكون قلبياً.
 - ت- أن يكون معللاً لما قبله^١.
 - ث- أن يكون متّحداً مع الفعل المعلّل في الزمن^٢.
 - ج- أن يكون متّحداً معه في الفاعل.
- فالرغبة في المثال السابق: مصدر قلبي، وهي سبب الزيارة وعلتها وهي متّحدة مع الفعل في الزمن؛ لأنها قائمة في النفس حين حصلت الزيارة، بل هي متقدمة عليها ودافعة إليها، وصاحب الزيارة والرغبة واحد، فهما متّحدان في الفاعل.

فإذا فُقد شرط أو أكثر من الشروط السابقة امتنع نصبه وتعيّن جرّه بحرف دال على التعليل، وحروف التعليل هي:

- ((اللام)) كقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾^٣ [الرحمن: ١٠] وقول أبي صخر الهذلي: [الطويل]
- وإني لتَعْرُوي لِذِكْرِكِ هِزَّةً كما انتفضَ العصفورُ بَلَلَهُ القَطْرُ
- الذكرى مصدر قلبي غير أن الفاعل مختلف. ففاعل تعروني هو: (هزّة)، وفاعل الذكرى هو الشاعر نفسه.
- ((من)) كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِمْلَاقٍ﴾^٤ [الأنعام: ١٥١].
- ((في)) كالحديث: ((دَخَلَتِ النَّارَ امْرَأَةٌ فِي هِزَّةٍ حَبَسَتْهَا، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا، وَلَا تَرَكْتَهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ)).
- ((الباء)) كقوله تعالى: ﴿فَيَظْلَمُ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾^٥ [النساء: ١٦٠].

١ - اشترط كونه مصدرًا قلبياً ليفيد التعليل؛ لأن التعليل يكون غالباً بأمر معنوية قلبية، فلا يقال ((جتتك قراءةً للعلم أو ضرباً للمذنب))؛ لأن ذلك من صنع اللسان أو اليد.

٢ - تكون العلة على نحو عام أسبق من الحدث في النفس وهي الدافعة إليه.

٣ - فقد الاسم المصدرية فجّر باللام.

٤ - إملاق: مصدر غير قلبي.

٥ - الهزّة سبب دخول المرأة النار ولكنها اسم ذات وليست مصدرًا.

٦ - جَرَّ المصدر (ظلم) بحرف التعليل (الباء) لاختلاف الفاعل، ففاعل التحريم هو الله وفاعل الظلم هم الذين اتخذوا اليهودية ديناً.

وإذا استوفى الاسم الشروط السابقة كلها كان نصبه جائزاً وليس واجباً بل يجوز جره بحرف دالّ على التعليل، غير أنّ
النصب أكثر إن كان المصدر مجرداً من (أل) والإضافة ويقبلُ جره كما في قول الشاعر:

[الرجز]

مَنْ أُمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرَ وَمَنْ تَكُونُوا ناصِرِيهِ يَنْتَصِرُ

الشاهد فيه جر المصدر (رغبة) باللام، وهو مجرد من ((ال)) والإضافة والنصب فيه أكثر.

والجرُّ أكثرُ إن كان محلياً بـ ((ال))، ويقبلُ نصبه كقول الشاعر: [الرجز]

لا أَقْعُدُ الجِبْنَ عن الهِجَاءِ ولو تَوَالَتْ زُمُرُ الأَعْدَاءِ

الشاهد فيه نصب المصدر (الجبن) على أنه مفعول لأجله وهو محلي بـ (ال) والجر فيه أكثر.

ويستوي الجرُّ والنصب في المضاف كقوله تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥] وقوله: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤].

انتهت المحاضرة